



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة 2020/8/31 - 2020/8/1

بالتزامن مع تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، وتسجيل مئات الإصابات بالفيروس و عدد من الوفيات خارج مراكز الحجر الصحي، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر أغسطس على تشديد حصارها غير الإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ 14 عاماً. فقد أعلنت السلطات الإسرائيلية المحتلة بتاريخ 2020/8/11 عن إغلاق معبر كرم أبو سالم بشكل جزئي، وسمحت فقط بمرور البضائع المخصصة للحالات الإنسانية الحيوية والوقود. وبتاريخ 2020/8/12، قررت السلطات المحتلة وقف إدخال الوقود إلى القطاع، وذلك "كرد على إطلاق البالونات الحارقة وخرق الهدوء الأمني" حسب زعم سلطات الاحتلال.

وفي مساء 2020/8/31، أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن فتح معبر كرم أبو سالم، وذلك في أعقاب التوصل إلى اتفاق تهدئة وإحتواء التصعيد بين إسرائيل وحركة حماس، برعاية قطرية. ورغم ذلك، واصلت السلطات المحتلة منع توريد مئات السلع والمواد الأساسية، التي تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"، كما استمرت في حظر تصدير منتجات قطاع غزة، واستئننت من ذلك كميات محدودة جداً، لا تتجاوز 3% من معدل الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار. وقد نجم عن ذلك مزيد من التدهور على الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، وأوضاع البنية التحتية.

وقد ترتب على تشديد الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة تدهور كارثي في الأوضاع الإنسانية، كما انعكس سلباً على تقديم الخدمات الأساسية لنحو 2 مليون فلسطيني يعيشون أوضاعاً معيشية متردية في قطاع غزة، الذي يصنف على أنه المنطقة الأكثر اكتظاظاً في العالم. فقد ارتفعت ساعات انقطاع التيار الكهربائي لنحو 20 ساعة يومياً عن منازل المواطنين، كما تعمقت أزمة إمدادات مياه الشرب وانقطعت عن آلاف المنازل لفترات طويلة، نتيجة أزمة الكهرباء التي نجمت عن توقف تشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع، بسبب حظر السلطات الإسرائيلية توريد الوقود اللازم لتشغيلها¹.

كما تدهورت الأوضاع في المرافق الصحية بسبب أزمة الكهرباء إلى حد خطير، لا سيما أنها كانت تعاني قبل تفشي فيروس كورونا داخل القطاع من نقص في شرائح الفحص اللازمة لاكتشاف فيروس كورونا، كما كانت تحتاج بشكل عاجل لتجهيز مزيد من غرف العناية المركزة، وأجهزة التنفس والأجهزة الخاصة بتشخيص المصابين بفيروس كورونا، وأطقم الوقاية المخصصة لحماية الطواقم الطبية والنظارات الواقية، والأدوية والمستلزمات الطبية لمواجهة فيروس كورونا. كما تعاني المستشفيات والمراكز الطبية حالياً نقصاً خطيراً بلغ 45 % من قائمة الأدوية الأساسية، و31% من المستلزمات الطبية، و65% من لوازم المختبرات وبنوك الدم².

كما تكبد اقتصاد القطاع خسائر طائلة جراء توقف العمل في المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية التي تعتمد في آلية انتاجها على الطاقة الكهربائية. وتعاني تلك المنشآت منذ 14 عاماً من القيود المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"³. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية.

¹ - للاطلاع على المزيد حول تدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية في قطاع غزة، أنظر بيان "قطاع غزة على أعتاب كارثة حقيقية بسبب انتشار فيروس كورونا واستمرار الحصار الإسرائيلي"، الصادر بتاريخ 2020/8/27، على الرابط الإلكتروني:

<https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19535>

² - للاطلاع على المزيد حول تدهور القطاع الصحي والمنشآت الطبية، أنظر بيان "المركز يحذر من انهيار القطاع الصحي وتوقف تقديم الخدمات الطبية في قطاع غزة"، الصادر بتاريخ 2020/8/25، على الرابط الإلكتروني:

<https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19516>

³ - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.



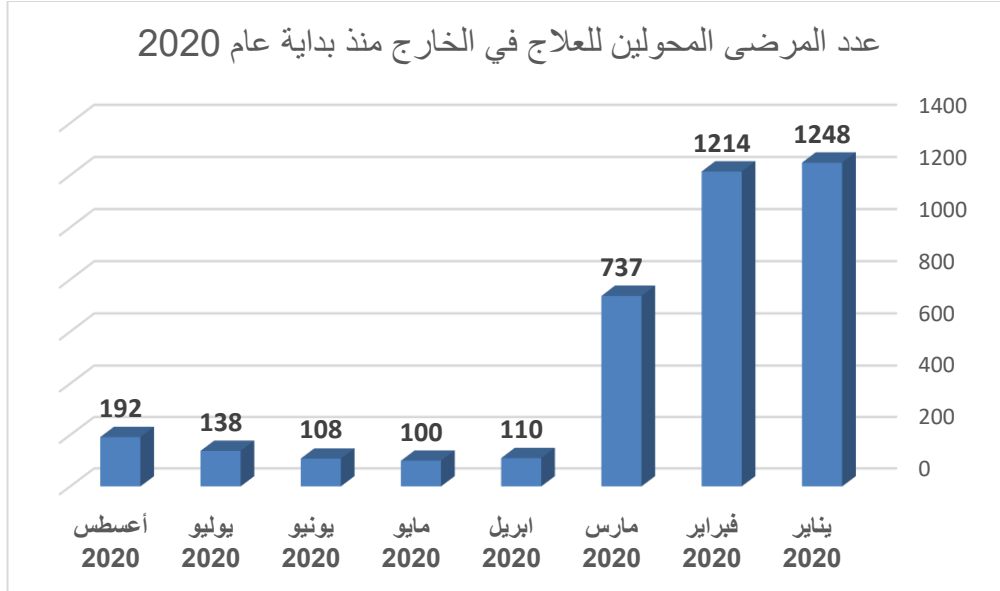
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

إن استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ينذر بكارثة حقيقية، ومن شأنه تعميق الأزمات الإنسانية والمعيشية، لا سيما رفع نسبة البطالة وانتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويعاني سكان القطاع ارتفاعاً خطيراً في معدلات البطالة، حيث بلغت 46%، بواقع 211.300 عامل عاطلين عن العمل، وترتفع في أوساط الشباب لتصل إلى 63%. ويعاني أكثر من نصف سكان القطاع من الفقر، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة انتشار الفقر بين سكان القطاع تبلغ 53%، ويصنف أكثر من 62.2% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

القيود على حركة الأفراد

استمرت خلال شهر أغسطس القيود على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "إيرز"، وقد ازدادت القيود حدة منذ أوائل شهر مارس الماضي بسبب الإجراءات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية المحتلة والسلطة الفلسطينية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد Covid 19. فقد مُنعت كافة الفئات التي كان يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً من المرور عبر معبر بيت حانون "إيرز"، وهي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وفي المقابل، سُمح بمرور عدد من الحالات الإنسانية المحددة بشكل ضيق جداً، ومعظم من سُمح لهم بالمرور هم من المرضى، الذين يعانون من أمراض خطيرة ومستعصية، ولا يوجد لهم علاج في قطاع غزة.

■ **المرضى:** قلصت وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، وحولت فقط الحالات المرضية بالغة الخطورة، والتي لا يتوفر علاجها نهائياً في قطاع غزة. وقد تمكن 192 مريضاً، يرافقهم 155 من ذويهم من السفر للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وبسبب وقف مكتب التنسيق والارتباط التابع لوزارة الصحة الفلسطينية إجراءات التنسيق الخاصة بسفر مرضى القطاع المحولين لتلقي العلاج في مشافي الضفة الغربية والمشافي الإسرائيلية، لم يتسنى لباحث المركز الحصول على عدد المرضى الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية من السفر للعلاج في الخارج، ورفضت منحهم تصريح مرور عبر معبر بيت حانون "إيرز" للوصول إلى المستشفيات المحولين لها لتلقي العلاج فيها.



- استمر خلال الفترة التي يغطيها التقرير وقف إجراءات التنسيق بين هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية المحتلة، وشمل ذلك مكتب التنسيق والارتباط التابع لوزارة الصحة الفلسطينية، حيث تم وقف إجراءات التنسيق الخاصة بسفر مرضى القطاع المحولين لتلقي العلاج في مشافي الضفة الغربية والمشافي الإسرائيلية. وقد جاء ذلك في أعقاب القرار الذي أعلنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ 2020/5/20، "منظمة التحرير ودولة فلسطين أصبحت في حل من جميع الاتفاقات والتفاهات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية ومن جميع التفاهات المترتبة عليها". وقد نجم عن ذلك حرمان آلاف المرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة ولا تحتل أوضاعهم الصحية أي تأخير في السفر للعلاج في الخارج أو استكمال البروتوكولات العلاجية التي كانوا قد بدأوا في فترات سابقة، ومن بين هؤلاء نحو 8000 من مرضى السرطان بغزة يعانون بشدة بسبب عدم توفر عدم قدرتهم على السفر للعلاج في الخارج، وعدم توفر البديل العلاجي المكتمل والملائم في مشافي القطاع، وتتطلب أوضاعهم الصحية الحصول على الجرعات الكيماوية والبروتوكولات العلاجية بشكل دوري⁴.
- وقد لجأ عدد محدود من المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية خلال شهري يوليو وأغسطس إلى التنسيق معها بشكل مباشر للتواصل مع سلطات الاحتلال وتسهيل عملية خروجهم من قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "إيرز"، فيما يتم التنسيق للوصول إلى المستشفيات التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية في الضفة الغربية عن طريق مؤسسات حقوق إنسان إسرائيلية، وفي حالات محدودة (إنقاذ حياة) يقوم الصليب الأحمر بعملية التنسيق، وذلك بطلب من وزارة الصحة في غزة.
- وتتحمل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة المرضى، الذين يواجهون خطر الموت بسبب حرمانهم من الوصول إلى خدمات طبية أساسية غير متوفرة في القطاع، وفي أمس الحاجة للعلاج بالخارج.

⁴ - بتاريخ 2020/9/7، أعلن المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ميلادينوف عن التوصل إلى اتفاق مؤقت لدعم مرضى قطاع غزة، للحصول على العلاج في الخارج. ووفقاً لهذا الاتفاق يقوم مكتب منظمة الصحة العالمية في غزة بمهمة إرسال المستندات الخاصة بالمرضى المحول للعلاج في الخارج بعد اكتمالها من قبل وزارة الصحة الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي، ويتلقى منه الرد بعد فحص الطلب. وقد بدأ تنفيذ هذا الاتفاق بتاريخ 2020/9/6، وتم إرسال طلبات عدد من طلبات المرضى، ولم تتضح بعد جدوى هذا الاتفاق، ومدى مساهمته في إنقاذ مرضى قطاع غزة، الذين لا يتوافر علاجهم في داخل القطاع، وهم بحاجة ماسة للعلاج في الخارج.



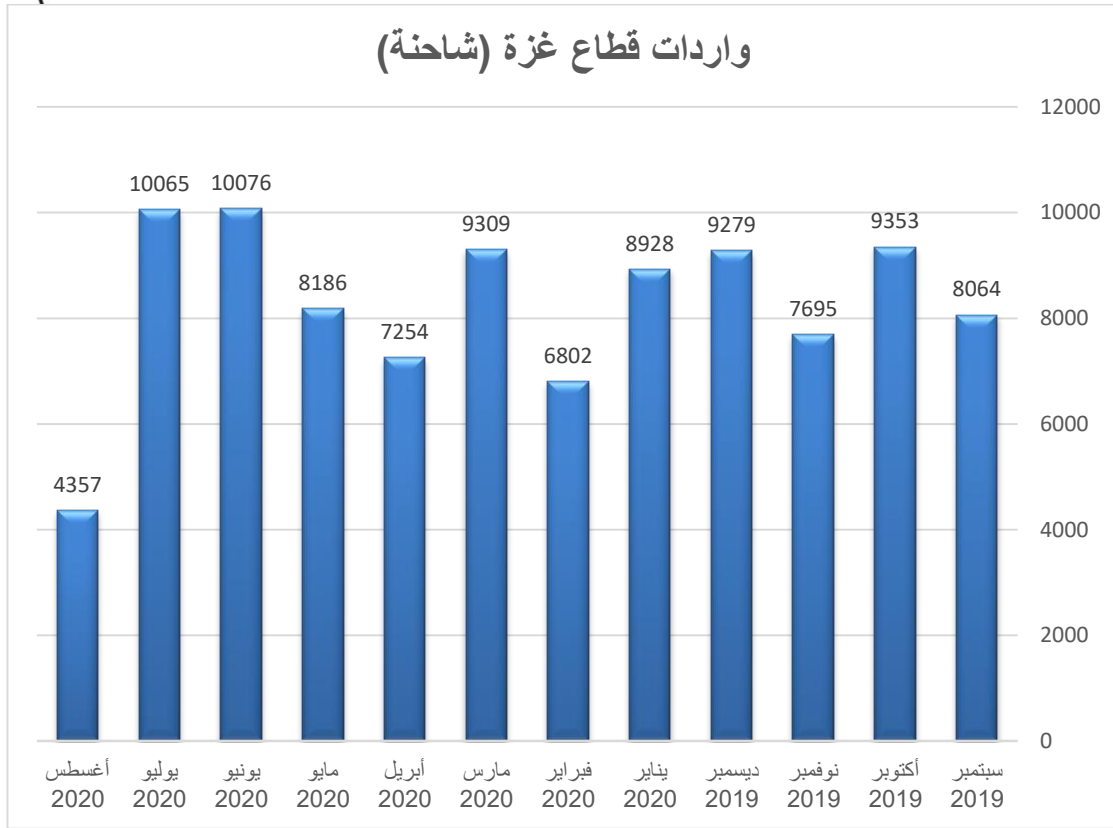
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.
- وفقاً لبيانات وزارة الشؤون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر أغسطس لـ 418 شخصاً بمغادرة قطاع غزة، من بينهم 2 حاجات شخصية، 192 مريضاً، 155 شخصاً من مرافقي مرضى، 23 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية، 18 دبلوماسياً، 27 من المواطنين العرب 1948. وقد عاد إلى قطاع غزة 295 أشخاص، من بينهم 9 تجار، 119 مريضاً، 103 أشخاص من مرافقي مرضى، 29 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية، 15 من المواطنين العرب 1948، 2 من المعتقلين الذين أطلق سراحهم.
- زيارات المعتقلين:** لم تسمح سلطات الاحتلال خلال شهر أغسطس لذوي المعتقلين، بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. وينتهك ذلك حق المعتقلين في تلقي التواصل مع ذويهم من خلال الزيارات العائلية، وهو حق مكفول بموجب قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

القيود على حركة البضائع والسلع

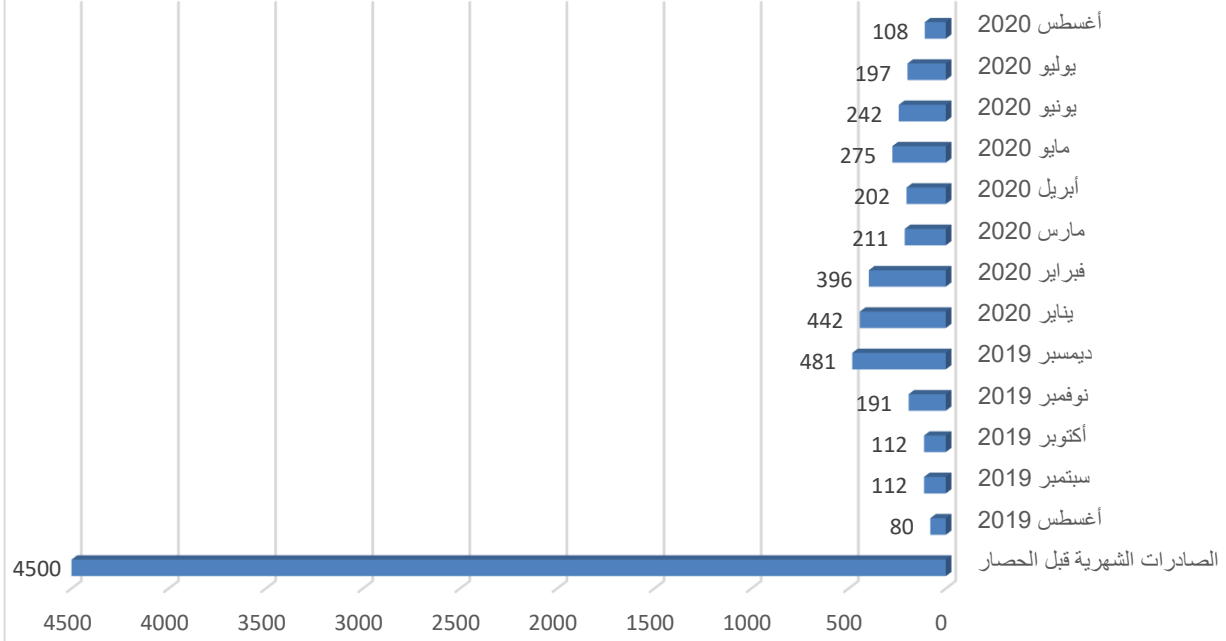
- بسبب إغلاق معبر كرم أبو سالم لمدة 14 يوماً، وتشديد القيود على توريد السلع إلى قطاع غزة، انخفض عدد الشاحنات الواردة إلى غزة خلال شهر أغسطس إلى 4.357 شاحنة، وبنسبة انخفاض وصلت إلى 50% عن الشهر الذي سبقه، حيث تم توريد 10.065 شاحنة خلال شهر يوليو.
- كما تم توريد 1.854 شاحنات من من معبر صلاح الدين "رفح"، تحتوي 563 شاحنة منها على محروقات، 1.291 شاحنة بضائع للقطاع الخاص.

واردات قطاع غزة (شاحنة)



■ **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى إلى إسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر أغسطس بتصدير 108 شاحنات، منها 88 شاحنة إلى الضفة الغربية، و18 شاحنة إلى إسرائيل، وشاحنتين للعالم الخارجي. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعدل صادرات شهر أغسطس 2.4% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

صادرات قطاع غزة



■ ما زالت سلطات الاحتلال تقرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسماً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمساعدات الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

■ تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تعقيد هذه العملية، حيث تعتمد سلطات الاحتلال على تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكيفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

■ الحركة على معبر رفح البري:

اتخذت السلطات في غزة وبالاتفاق مع السلطات المصرية قراراً باغلاق فتح معبر رفح الحدودي، وذلك ضمن حالة الطوارئ المعلنة في قطاع غزة للحد من انتشار فيروس كورونا. وقد عمل المعبر استثنائياً، لسفر وعودة الحالات الإنسانية لمدة 3 أيام فقط، تمكن خلالها 1142 مسافراً من مغادرة القطاع، في حين وصل إلى القطاع 1841 مسافراً عالقاً من الجانب المصري، وذلك حسب الاحصائيات الصادرة عن الهيئة العامة للمعابر والحدود في غزة. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكثوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

ويعاني المسافرون العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وتتسبب هذه الإجراءات في إطالة مدة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من 6 ساعات.

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي."

غزة - شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني" - مجمع الرويا - الطابق 12 - مقابل جامعة الازهر ويجوار الهلال الأحمر - د. حيد عبد الشافي

ص. ب 1328 تليفون 2825893 / 08 2824776 فاكس 2835288

Gaza- Jamal 'Abdel Nasser "al-Thalathini" Street - Al-Roya Building- Floor 12 - Opposite to al-Azhar University - Near Palestine Red Crescent Society (PRCS) -Dr. Haidar 'Abdel Shafi

PO Box 1328 Tel/: 08 - 2824776 / 2825893 Fax 2835288 E-mail: pchr@pchgaza.org – Web page: www.pchgaza.org